محمد ترك

رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى نطالب بألا يكون وزيرا الداخلية والدفاع عضوين بالحكومة

- نطالب بأن يتخلى رئيس الجمهورية عن ردائه الحزبى.
- الاقتصاد الحر هو السبيل لزيادة ثروة مصر.
- قيام الأحزاب شهادة بأن الحياة الديمقراطية فى مصر فى سبيلها للاكتمال.
- الحزب الوطنى يعيبه أنه يتلقى دائما الأوامر من أعلى.
- ندعو أبناء مصر أن يشاركوا بالدراسة والفكر فى تكوين رأى عام اقتصادى.
- الصناعة هى الطريق للخروج من دائرة الفقر.
- نطالب بإيقاف الحرب المعلنة ضد تجار العملة.

الحزب الاتحادى الديمقراطى واحد من الأحزاب المصرية الثلاثة الذى تم انشاؤه بحكم قضائى بعد أن رفضت لجنة شئون الأحزاب إقامته، وجاء فى حيثيات الرفض.. أن هناك تشابها فى الاسم والأهداف مع الحزب الاتحادى بالسودان، ومن ثم يحظر قيام حزبين فى دولتين يحملان نفس الاسم.. وكان دفاع مؤسسى الحزب بأن القانون لا يمنع قيام حزب يحمل نفس الاسم أو الأهداف بل انهم لا يخفون هدفهم الإستراتيجى وهو وحدة الحزبين فى مصر والسودان فى قيادة واحدة بعد أن يتحقق أغلى أهدافهم وهو وحدة القطرين.

ويرى السيد/ محمد عبد المنعم ترك رئيس الحزب أنه إذا كان قد ولد للوحدة جناح فى السودان منذ مايزيد على نصف قرن فلا شك أنه قد آن الأوان لأن يقوم للوحدة جناح آخر فى مصر ليعلو طائرها ويحلق فى عنان السماء ليفرض الوحدة الكامنة فى النفوس حقيقة واقعة على أرض الوادى، كما يرى أن الظروف الراهنة فى العلاقات المصرية السودانية هى ظروف استثنائية قريبا ماتعود بعدها العلاقات إلى سابق عهدها، وأن الحزب الجديد سوف يواصل التضحية والكفاح من أجل إقامة وحدة أبناء وادى النيل.. كثير من الافكار والطموحات يحملها الحزب فى جعبة مؤسسيه وفى برنامجه.

كان اللقاء مع السيد/ محمد عبد المنعم ترك رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى وحيث يعمل مديرا لفرع بنك التنمية الصناعية بالاسكندرية.

فى البداية سألت السيد/ محمد عبد المنعم ترك رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى عن أسباب إنشاء هذا الحزب.. قال: بداية أود أن اؤكد أن الحزب الاتحادى الديمقراطى قد قام على توافق أفكار وآراء مجموعة من المواطنين تجمع بينهم الرغبة الأكيدة فى خير الوطن، ومؤسسو الحزب لم تكن لهم انتماءات سياسية سابقة، قد جمع بينهم تلاقى إرادتهم نحو المساهمة فى العمل السياسى بعد أن ابتعدوا لفترة طويلة عن النشاط السياسى مزاولة حقوقهم السياسية بصورة

حقيقية، إن حزبنا يعد دعوة لكل أبناء مصر أن يتركوا السلبية وأن يتمسكوا بحقوقهم السياسية ويبادروا بالاهتمام بشئون وطنهم. وهنا أود التأكيد أن الحزب الاتحادى الديمقراطى وان ظهر كحزب مستقل إلا أنه فى وجدان كل منا يمثل جزءا من كيان أكبر، وأننا نرى أنه عندما يتم تجميع اجزاء هذا الكيان فى جسد واحد فسوف يتحقق الخير الكثير.. هذا الكيان على الرغم من أنه لم يظهر بعد فى صورة مكتملة لكنه موجود بالفعل فقد خلقته يد الرحمن جل وعلا عندما تدفقت مياه النيل الخالد من الجنوب إلى الشمال فى مجراه العظيم.. ليس ذلك فحسب بل إن تيار الوحدة والأخوة يجرى فى عروق أبناء الوادى بالجنوب والشمال، وقد نمت روح المودة والأخوة الحقة بين الاشقاء منذ فجر التاريخ وحتى اليوم.

ويشرح السيد/ محمد ترك أهم أهداف الحزب الجديد فيقول:

هناك ثلاثة أهداف رئيسية تهدف جميعها إلى تحقيق التقدم والرخاء للوطن ويأتى فى مقدمة برنامج الحزب الاتحادى الديمقراطى حماية ودعم الحقوق السياسية والشخصية للفرد بصورة تحقق للمواطن الثقة بذاته والاعتزاز بانتمائه لمصر.. أما الهدف الثانى فهو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لتكفل التوظيف الأمثل لموارد البلاد ولجهود المواطنين فى أعمال منتجة تحقق زيادة فى الانتاج القومى والدخل المتوسط للفرد ليقترب من متوسطات الدخول فى الدول المتقدمة.. ويأتى العمل على النهوض بالمرافق العامة المصرية إلى المستوى الحضارى الذى يليق بشعب مصر فى المرتبة الثالثة من أهداف الحزب.

ويضيف السيد/ محمد ترك رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى قائلا: هناك أضا هدف هام من أهداف الحزب الذى يسعى إلى تحقيقها ويتلخص فى وضع ضوابط لسياسة خارجية رشيدة تحفظ لمصر مكانتها وكرامتها فى أسرة العالم وتكفل تحقيق الأمن والسلام للشعب المصرى مع الدعوة والعمل المستمرين لتحقيق الوحدة مع أبناء الجنوب بالسودان.. وهنا لابد لى من وقفة أشيد خلالها بالسياسة الخارجية الحكيمة التى ينتهجها الرئيس حسنى مبارك والتى تتسم بالموضوعية وبما يحقق لمصر مكانة مرموقة فى المجتمع الدولى.

إندماج حزبى الاتحادى بمصر والسودان

وأعود لأسأل السيد/ محمد ترك:

إستندت لجنة شئون الأحزاب فى رفضها لقيام حزبكم انكم تتشابهون مع الحزب الاتحادى فى السودان وبالتالى يمتنع قيام حزبين فى دولتين يحملان نفس الاسم.. ما ردكم؟

يجيب قائلا: القانون لايمنع قيام حزب يحمل نفس الاسم الذى يحمله حزب آخر فى دولة أخرى أو يؤمن بنفس الأهداف،فعلى سبيل المثال إذا قلنا إن هناك حزبا اشتراكيا فرنسيا وحزبا اشتراكيا فى بلد آخر فكلاهما يؤمن بنفس الأهداف، ويحمل نفس الاسم فان أحدا لا يستطيع أن يقول إن هذا الحزب هو فرع للحزب الآخر أو له علاقة مع الحزب الآخر.. من هنا فإن القانون ليس فيه ما يمنع أن نأخذ اسما لحزب آخر فى دولة أخرى أو نأخذ بنفس الأهداف.. لقد اخترنا هذا الاسم الخاص بالاتحادى الديمقراطى وهو حزب قائم فى السودان منذ أكثر من خمسين سنة يدعو للوحدة بين السودان ومصر، وكان هذا الحزب تعبيرا من الأشقاء فى السودان عن رغبتهم فى الاتحاد مع مصر، وهو تعبير للود والمحبة وكان من الطبيعى أن يتجاوب المصريون لهذه المشاعر، لذلك قام حزبنا وحمل نفس الأهداف ونفس الاسم أيضا.. وقد أعلنا أكثر من مرة أنه عندما تتحقق وحدة القطرين وهى واحدة من أهم اهداف حزبنا، وكما ذكرت سلفا فاننا سنتحد مع الحزب الاتحادى بالسودان الشقيق لنرحب بالإخوة السودانيين قادة معنا فى حزب واحد.

إنفراجة ديمقراطية

قلت يرى المراقبون أنكم تواجهون مهمة عسيرة لأن حزبكم لا جذور له، كما أن رجاله حديثو العهد بالعمل السياسى.. ماذا تقولون؟

وعندما وجهت هذا السؤال للسيد/ محمد ترك ابتسم فى هدوء.. وقال ربما تكون هذه الرؤية لاتقوم على أساس سليم.. نحن جميعا فى مصر كنا مبتعدين عن النشاط السياسى لفترة طويلة.. لكننا لم نبتعد أبدا عن التفكير فى الوطن وهمومه عن المشاركة بمشاعرنا فى كل ما يدور فى الوطن وكان لنا رأى بصفة مستمرة فى كل الأحداث الجارية فيه.. إن إبتعادنا لفترة طويلة كان تحت تأثير الظروف التى كانت سائدة والتى أدت إلى إبتعاد الكثيرين عن العمل السياسى لوجود صفوة كانت ترى فى نفسها أحقية مزاولة العمل السياسى، أما الآن وبعد الانفراجة الديمقراطية أصبح واجبا على كل مصرى أن يعمل ويشارك فى الحياة السياسية.. ومن هنا جاءت مبادرتنا بإنشاء الحزب خطوة منا اعتبرها البعض تهورا فى ذلك الوقت منذ أربع سنوات.. لكن فكرة تكوين الحزب كانت بالفعل تجاوبا مع الانفراجة الديمقراطية التى حدثت فى أواخر عهد السادات وتعمقت فى عصر الرئيس حسنى مبارك، وكان قيامنا بالعمل على إنشاء الحزب بمثابة دعوة للمصريين ليعودوا ويشاركوا بالاهتمام فى شئون الوطن، والمشاركة فى العمل السياسى.. وإذا لم تكن لنا سابقة فى العمل السياسى أو مشاركة فى العمل السياسى فهذا لايعنى أننا غير قادرين على القيام بهذا العمل على وجه جيد وقريب إلى الكمال، فإننا سنبذل كل جهدنا لتحقيق مانستطيع من أهداف بتجميع أعداد كبيرة من الشعب لتحقيق تلك الأهداف.. سوف نتصل بجميع المحافظات لأننا نؤمن بلقاء جماهير عريضة تشاركنا الرأى بأعداد غفيرة جدا كانت بعيدة عن المشاركة فى العمل السياسى.. هذه الجماهير فى حاجة إلى فرصة لكى تقدم فيه نشاطها السياسى ونحن فى الحزب الاتحادى الديمقراطى سوف نقدم لها هذه الفرصة.

دستور جديد

سألته: يهدف حزبكم لوضع مشروع لدستور جديد.. فما هى أهم مبادىء هذا الدستور؟

أجاب قائلا: نحن نرى أن يكون الحكم مستقبلا فى مصر وفق نظام

الجمهوريات البرلمانية بحيث تقل سلطات الرئيس فيه.. ويكون هناك رئيس وزارة مسئول أمام مجلس الشعب مسئولية كاملة.. ونرى أن انتخاب الرئيس يجب أن يكون بالانتخاب المباشر وكذلك نائب الرئيس، وأن يتجرد الرئيس إذا كان حزبيا عندما يتم انتخابه كرئيس جمهورية.. يتجرد من ردائه الحزبي.. نحن نرى ألا يكون وزير الدفاع ووزير الداخلية عضوين فى الوزارة، بل يجب أن يكون وزير الدفاع رجلاً مدنيا، أما القائد الأعلى للقوات المسلحة فلا يكون عضوا بالوزارة بل يتبع رئيس الجمهورية، وكذلك الأمر بالنسبة لوزير الداخلية ونتأى بهذين الموقعين بعيدا عن التيارات الحزبية والتقلبات الحكومية من حزب إلى آخر.. كذلك نرى ضرورة تعميق الفصل بين السلطات بصورة تكفل ألا تتعدى سلطة على سلطة أخرى وكذلك نرى ضرورة أن تقل السلطة التنفيذية على الجيش والشرطة.

الاقتصاد الحر هو الحل

وحول ما يطالب الحزب به بالأخذ بأسلوب نظرية الاقتصاد الحر، وفى الوقت نفسه الإحتفاظ بكل المكاسب اشتراكية.. وكيفية تحقيق ذلك يقول السيد/ محمد ترك:

كخط قومى رئيسى نرى أن نأخذ بأسلوب الاقتصاد الحر.. ماتقصده بالمكاسب الاشتراكية هى حقوق العمال.. نحن لانتادى بالاقتصاد الحر من منطلق أنانى.. بالعكس نحن نريد حقوقا أكثر للعمال ونكفل لهم حياة أفضل من التى يعيشونها فى ظل القطاع العام حيث انحدر مستوى الأجور إلى مستويات لا تليق بحياة العامل المصرى، ونؤمن بأن الاقتصاد الحر هو السبيل لكى تزيد ثروة مصر وتزداد فرص العمل فيها.. نحن نرى أن الاقتصاد المخطط لا يناسب مصر لأنه يقوم بالاستثمارات على مدخرات الشعب والآن أصبح الشعب المصرى ليس لديه ما يكفى استهلاكه وبالتالى لا تتوافر لديه مدخرات. والسبيل إلى تقدم مصر أن تعتمد على ما يرد إليها من استثمارات من الخارج

سواء من مصريين يعيشون فى الخارج أو من الأشقاء العرب أو استثمارات من الاجانب.. هذه الاستثمارات لن تأتى إلى مصر بأى صورة من الصور إلا إذا اطمأن المستثمرون إلى أنهم يأتون إلى بلد يطمئنون فيه على أموالهم وأن هذه الأموال لن تتعرض إلى مصادرة أو تأميم، وهو الأمر الذى لا يمكن أن يأتى بتصريحات نطمئنهم من خلالها على أموالهم، لكن الاطمئنان يأتى من خلال مناخ عام نقنع من خلاله المستثمرين على أموالهم.. إمكاننا جذب استثمارات تزيد على الخمسة مليار دولارات لا مليارين فقط.. وهذا لن يحدث إلا إذا مهدنا الطريق للاستثمارات المصرية والعربية والاجنبية لكى تأتى وتستثمر فى مصر حيث المناخ المناسب فسوف يتغير حال مصر وتزداد ثروتها ومن ثم تزداد دخول العمال.

الهجوم على ثورة يوليو

عن الهجوم المبكر للحزب على ثورة يوليو ومنذ اليوم الأول يرد رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى قائلا:

نحن لم نهاجم ثورة يوليو؛ ولكن أيدنا الثورة بشدة وقت قيامها.. لكننا نهاجم الأخطاء والمظالم التى تمت.. نحن لا نوافق أبدا أن يتم التأميم دون التعويض المناسب. لا نوافق أبدا أن تؤخذ مصانع الناس وأراضيهم دون أن يتقاضوا عنها التعويضات العادلة.. كذلك فنحن لانوافق على طرد الجاليات الأجنبية التى كانت تعيش على أرض مصر وأرسلت لهم خطابات لمغادرة البيوت التى ولدوا فيها خلال أيام قليلة رغم أنهم قدموا خدمات جليلة لمصر وخرجوا قبل أن يرتبوا أمورهم وكثيرون منهم خرجوا دون أن يأخذوا أمتعتهم.. فى رأينا أن الأوضاع الظالمة لايمكن أن تبنى لأمة مستقبلا جيدا.. نحن لا نوافق على التعذيب الذى حدث فى فترة من الفترات السابقة، ولانرضى أن يظلم إنسان على أرضه.. هذا ما هاجمناه خلال فترة حكم ثورة ٢٣ يوليو.

وكان لابد من سؤال رئيس الحزب الجديد عن رأيه فى القضية المثارة حول بيع القطاع العام فيقول:

نحن مع بيع القطاع العام.. إن معظم شركات القطاع العام كانت مع القطاع الخاص قبل التأميم.. على سبيل المثال - كانت هنا فى الاسكندرية شركة أدفينا وكان حجم ديونها حوالى ربع مليون جنيه واليوم تزيد على خمسين مليون جنيه.. الجانب الأكبر من هذه المديونية هو خسائر ربما بسبب سوء الادارة لأن طريقة إدارة القطاع العام ليست هى الطريقة الأنسب لإدارة المشروعات التجارية والصناعية، واليوم نجد أن العالم بأكمله يغير من هذا الاسلوب.. إن العالم الاشتراكى بأسره بدأ يعلن عن بيع القطاع العام.. إن بريطانيا مثلا باعت مطار هيثرو لكى يدار بواسطة القطاع الخاص.. إن وجود هذه الشركات تحت عباءة الدولة يضيف أعباء كبيرة على ميزانية الدولة، ومن ثم إرتفاع الأسعار، إننا نتساءل لماذا لا تتخلص الحكومة من هذه الشركات.. نحن نطالب بالبيع ليكون فى حد ذاته مؤشرًا واضحا بأن مصر بدأت تنتهج سياسة الاقتصاد الحر.. إذا تمسكنا بالقطاع العام وقلنا إنه ركيزة الاقتصاد فى مصر فإن أى مستثمر يأتى إلى مصر لإقامة أى مشروع فسوف يتخوف عندما يسمع أن بعض المصانع ستظل قائمة إلى الأبد وبهذا يخشى أن تتحطم شركته.. نحن نريد أن يكون بيع القطاع العام مجرد مؤشر لكننا لانرجو أن تتسرع الحكومة فى البيع لأن القطاع العام إذا أحسن بيعه فإنه سيسدد ديون مصر كلها، بل بالعكس سيظل هناك فائض يمكن استخدامه فى التنمية ودعم البنية الاساسية.

الأحزاب الجديدة

وحول تقييمه للأحزاب الثلاثة الجديدة: مصر الفتاة.. الخضر.. والاتحادى الديمقراطى.. يقول محمد ترك:

- إن قيام الاحزاب الثلاثة الجديدة هو بمثابة شهادة أن الحياة الديمقراطية فى مصر فى سبيلها للاكتمال، بمثابة دعوة لكل المصريين الذين ما زال الكثيرون منهم يترددون فى المشاركة بالعمل السياسى، هى دعوة لهم أن يقدموا ويشاركوا فى العمل السياسى حينئذ سوف تتغلب مصر على كل مشاكلها.

تقييم الأحزاب

– كما يسجل رأيه فى الأحزاب القائمة والتى سبقت الاحزاب الجديدة فيصنفها كما يلى:

الحزب الوطنى.. حزب السلطة يعيبه إنه يتلقى دائما الأوامر من أعلى.

حزب الوفد.. لاشك أنه أدى دورًا كبيرًا وكذلك جريدته أدت دورها فى تصحيح المفاهيم التى كانت سائدة فى المجتمع المصرى.

حزب التجمع.. دوره محدود للغاية.

حزب العمل.. أعتقد أنه أدى دورًا حيث اضطلع بالمعارضة خلال فترة.

حزب الأحرار.. قام بدوره وهو يعطى احيانا كثيرا من الأفكار الاقتصادية السليمة وكذلك جريدته.

أما الاحزاب الجديدة.. فهى احزاب وليدة وليس من العدل ان نتحدث عنها الآن فلابد من أن نمنح كل حزب فرصة ليقدم ماعنده ثم يتم الحكم عليه.

الإستفادة بتجار العملة!

ويطرح السيد/ محمد عبد المنعم ترك رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى رأيا جريئا حول قضية بالغة الحساسية حيث يقول: نحن نطالب بإيقاف الحرب المعلنة ضد تجار العملة والإستفادة بهم كوسائل جلب للعملات الأجنبية من الخارج مع تنظيم هذا النشاط فى صورة مكاتب معتمدة لأعمال الصرافة، كما يجب السماح للبنوك فى التعامل بالشراء والبيع للنقد الاجنبى على أساس سعر حقيقى يتم تحديده بواسطة لجنة من البنوك المصرية تحدد السعر أسبوعيا لكل العملات الأجنبية على أساس العرض والطلب وفقا لطلبات الشراء والبيع لديها.

ثم انتقل إلى الحديث عن التراخيص وتخفيض الضريبة.. فقال: اننا نطالب بتبسيط إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة من وزارة الصناعة لاقامة المصانع وتوفير الأراضى المناسبة إضافة إلى الماء والكهرباء وغيرها من مستلزمات الانتاج، كما نطالب بتخفيض سعر الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على الأرباح الناتجة من الصناعة إلى ٢٠٪ مع استبعاد كافة المبالغ التى يتم انفاقها فى استثمارات أو توسعات بالمصنع من وعاء الضريبة.

نؤيد سياسة مبارك خارجيا

وأسأل السيد/ محمد ترك.. هل أنتم حزب معارض؟ وكيف ستكون علاقاتكم بالاحزاب الأخرى؟. وهل ستتحالفون مع أحزاب أخرى؟

– إن الحزب الاتحادى الديمقراطى هو حزب مشارك فى الحياة السياسية فى مصر.. سوف نعارض ما يستحق المعارضة.. وفى الوقت نفسه سوف نمتدح ما نراه حسنا ونقدر للرئيس حسنى مبارك سياسته الخارجية ونرى أنه موفق فيها كل التوفيق.. أما عن علاقاتنا بالأحزاب الأخرى فنحن مازلنا فى فترة التكوين والآن لسنا فى مجال التحالف مع أى حزب ولم نفكر فى مثل هذا التحالف.

وحول علاقاتنا بالأحزاب الأخرى أقول: إننا حزب جديد لم يسبق لنا العمل فى الحياة السياسية.. ليست لنا عداءات سابقة.. نحن نحكم على الأمور من وجهة نظر من يحقق الخير لمصر أكثر.

قلت للسيد محمد ترك.. الأحزاب عادة تهدف إلى الوصول للسلطة.. فهل لديكم نفس التوجه؟

– أجاب قائلا: هدفنا الحقيقى هو خدمة مصر.. سواء فى السلطة أو خارجها، نحن نسعى إلى أن نخدم مصر بكل مانملك.. بالأفكار الجيدة.. وبالعمل المخلص.. وحتى لو تحققت هذه الأهداف عن طريق غيرنا فنحن معه.